مكان التحليل الاقتصادي الإسلامي من علم الاقتصاد

مذكرة في الاقتصاد الاسلامي

قسم الاقتصاد-كلية الاقتصاد والادارة

جامعة الملك عبدالعزيز

اعداد

د. محمد علي القري

جامعة الملك عبدالعزيز (سابقاً)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه .. وبعد:

١- منهج التحليل الاقتصادي :

لكل علم من العلوم منهج للبحث وطريقة خاصة للتوصل الى الاستنتاجات. وينهض منهج البحث بوظائف كثيرة في التحليل والبحث في ذلك العلم. ولكن أهم تلك الوظائف هو أنه – أي المنهج- المعيار الذي يمكن من خلاله التعرف على العلم "وتمييزه عن –عدم العلم". المنهج هو الذي يعين حدود فرع المعرفة الإنسانية ويوضح السمات الأساسية التي يمكن بها أن نتعرف على ما يمكن اعتباره جزءاً من ذلك الفرع، والتعرف على المساهمات التي يجب أن تكون خارج نطاق ذلك الفرع. ولا يكفي أن تبحث نظريتان في ظاهرة واحدة ليكونا جزءاً من علم واحد بل يجب ان يتفقا في منهج التوصل الى الاستنتاجات حتى يصبحا جزءاً من علم واحد.

فعلم الارصاد مثلاً يهتم بالأنواء الجوية والضغط والحرارة وتكون السحب وسقوط المطر، وكذلك فإن قارع الطبول لإسقاط المطر عند قبائل الهنود الحمر عنده نفس الاهتمامات وربما يكون لعمله من القواعد والترتيبات ما يمكن ان يشكل هيكلاً ثقافياً. ومع ذلك لا يمكن اعتبارهما جزء من علم واحد بسبب الاختلاف المنهجي. فعالم الارصاد يحاول توقع سلوك ظاهرة

(هي المطر) اعتماداً على فرضيات جرى اختبارها في السابق. أما قارع الطبول فأمره مختلف. وكذلك الحال في المحلل النفسي الذي يعالج أولئك الذين يعانون من التوتر العصبي، فإنه ينافس فيهم الساحر الذي يستعين على شفائهم بالجن والشعوذة. ومن أن حظ كليهما في تحقيق الشفاء ربما لا يختلف كثيراً فإنهما يختلفان لاختلاف منهج التحليل وطريقة التوصل الى الاستنتاجات فلا يعد من يتوصل الى النتيجة بالشعوذة متخصصاً في علم النفس والعكس.

ولذلك فإن من أهم عناصر المنهج طريقة اختبار النظريات والقواعد التي بناءً عليها يمكن اعتبارها نظرية ما مقبولة "علمياً"، ومن ثم اعتبارها جزءاً من ذلك العلم.

وفيما يتعلق بعلم الاقتصاد الوضعي فقد تبنى الاقتصاديون لهذا الغرض منهج الفيلسوف الامريكي المتخصص في علم المنهج وهو كارل بوبر الذي يقوم على اختبار النظريات بطريقة إثبات خطأها. يجب على العلماء ضمن هذا المنهج المحاولة بشكل دؤوب على إثبات "خطأ" النظرية، وبقدر ما تتكرر المحاولات وتمنى بالفشل يرجح في ضننا انها صحيحة. ومع ذلك يبقى دائماً أن هناك احتمال أن تكون خاطئة عندما ينجح الباحثون مستقبلاً في إثبات خطأها. ولا يمكن اثبات خطأ النظرية إلا ان تصاغ النظريات دائماً بطريقة يمكن بها إثبات خطأها، ومن ثم تكون قابلة للاختبار تطبيقياً وإحصائياً. أما النظريات التي تصاغ بطريقة لا يمكن معها إثبات خطأها أو أنها مستمدة من مصدر معرفة غير قابل لإثبات الخطأ مثل الدين او مبادئ الاخلاق، فهذه لا تعد ضمن منهج بوبر جزءاً من التحليل الاقتصادي.

إثبات خطأ النظرية والتأكد من صحة النظرية:

هناك فرق جوهري بين محاولة إثبات خطأ النظرية وهو منهج كارل بوبر، وبين محاولة التأكد من صحة النظرية وهو منهج يعده بوبر ومن تأثر به من الاقتصاديين غير صالح لعلم الاقتصاد. ولتوضيح الفرق بين الطريقتين نضرب الأمثلة التالية فنقدم نظريات لا يمكن إثبات خطأها ولذلك فهي، لو كانت في مجال الاقتصاد، لما قبلها أصحاب هذا المنهج كنظريات علمية:

النظرية : "العنقاء حيوان موجود"

هذه نظرية يمكن التأكد من صحتها إذا وجدنا عنقاء واحدة في أي مكان من العالم. ولكن لا يمكن إثبات خطأها حتى ولو كانت خطأ. لأن عدم اكتشافنا لعنقاء لا يعني أنها غير موجودة. إذن حسب منهج بوبر فهذه نظرية مرفوضة ابتداءاً لانها لا تتضمن طريقة لإثبات خطأها. وهي مرفوضة من الناحية المنهجية بصرف النظر عن محتواها والسبب ان صياغتها لا تمكن من إثبات خطئها ومن ثم لا تدخل ضمن النظرية الاقتصادية. بطريقة لا تقبل إثبات الخطأ، فهي إذن خارج "العلم". مع الأخذ بالاعتبار أن النظريات التي لا يمكن اثبات خطأها ليست صحيحة بالضرورة.

مثال آخر :

النظرية : "كل الوعول لها قرون"

هذه نظرية صالحة (لو كانت تتضمن معناً اقتصادياً) ان تكون ضمن التحليل الاقتصادي لانها منسجمة مع منهج بوبر في صياغتها فهي تقدم لنا

طريقة واضحة لإثبات خطأها، اذا تمكنا من اكتشاف وعل واحد بدون قرون حكمنا على هذه المقولة بالخطأ. إذن فإن النظرية تقدم لنا طريقة اختبارها بإثبات الخطأ وهذا مقبول ضمن المنهج المذكور. لا حظ أنه لا يمكن التحقق من صحة النظرية أي لا يمكن اختبارها بطريقة "التأكد من الصحة" لأننا حتى لو حصرنا كل ما في الأرض من وعول يبقى احتمال أن هناك وعلاً لم نره بعد فمنهج إثبات الصحة غير ملائم لهذه النظرية. إن منهج التأكد من صحة النظرية لا يعتد به في نظر اتباع بوبر لأنه غير قادر على أن يميز النظريات المقبولة علمياً (بتعريفهم للعلم) من تلك الغير مقبولة.

ولذلك نجد النظريات التي تكون مايسمى بالتحليل الاقتصادي مصاغة بحيث تكون فيها قابلة لإثبات الخطأ وليس التأكد من الصحة. فمثلاً إذا قلنا أن ارتفاع سعر السلعة يؤدي (على افتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها وأن السلعة عادية) الى انخفاض الطلب عليها. هذه نظرية مصاغة بطريقة يمكن بها إثبات خطأها بأن نقدم حالة يرتفع فيها الطلب على السلعة مع ارتفاع أسعارها (غير ما استثنت النظرية). وكذلك النظرية التي تقول بأن الفرد يفضل قدراً أكبر من المنافع من دخله على قدر أقل، فهي مصاغة بطريقة يمكن بها إثبات خطأها وذلك بإثبات وجود من يفعل العكس.

ولكن لو قلنا مثلاً: "إن من الواجب على الحكومة أن تقدم حماية جمركية للمصنوعات المحلية"، هذه المقولة مصاغة بطريقة لا يمكن معها إثبات خطأها لأنها مستمدة مما يعتقد الإنسان أنه واجب على الحكومة (لاحظ أننا نتحدث هنا عن منهج تحليلي ولذلك نعني بطريقة صياغة النظرية وليس بالآثار المترتبة على السياسة التي تتضمن حماية الصناعات المحلية).

ولكن لو قلنا : ان تقديم الحكومة لحماية جمركية للصناعات المحلية يؤدي الى زيادة معدل العمالة. فهذه أصبحت قابلة لإثبات الخطأ.

ملتون فريدمان ومنهج إثبات الخطأ في علم الاقتصاد :

تأثر الاقتصاديون بالفكر البوبري في نظرية المنهج. وتبني بعضهم- مثل ملتون فريدمان- "إثبات الخطأ" كمعيار لاختبار النظريات الاقتصادية. لقد كان كارل بوبر يتحدث عن علم الفيزياء والكيمياء ونحوها عندما طرح نظرية المنهج المشار اليها والقائمة على القول بان ما يدخل في العلم هو ما يمكن اثبات خطأه ولم يكن يتحدث عن العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد. إلا ان ملتون فريدمان واتباعه لم يروا ان ذلك عقبة في سبيل القول بان منهج بوبر منطبق على البحث في النظرية الاقتصادية. فكيف تكون طريقة اثبات الخطأ في علم الاقتصاد والحال انه بخلاف العلوم الطبيعية لا يتوافر على المختبرات التي يمكن بها عزل الظاهرة محل الدراسة عن المؤشرات الاخرى سوى ما هو محل الاختبار؟ ولكن نظراً الى أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي لامخبري، فإن منهج إثبات الخطأ يجب أن يكون له سمات مختلفة عن العلوم المخبرية ولذلك فإن فريدمان في مقاله المشهور حول المنهج(*). حدد طريقة اثبات الخطأ في التحليل الاقتصادي بأنها تنصب على "قدرة النظرية على التوقع وليس على صحة فرضيات النظرية أو مطابقتها للواقع". ولذلك علينا ضمن المنهج المذكور أن نحاول دائماً أن نثبت عجز النظرية عن التوقع أي فشلها في أن تكون أداة لتوقع سلوك

* ملتون فريدمان ١٩٥٣.

الظاهرة. ومن ثم ترفض النظرية في التحليل الاقتصادي إذا ثبت عجزها عن توقع سلوك الظاهرة التي تدرسها.

فالنظرية التي تقول بأن لكل فرد دالة منفعة يسعى من خلالها الى توزيع دخله بطريقة تحقق له أكبر إشباع ممكن، وهو في هذا العمل يقارن بين المنافع الحدية المتحققة من استهلاك السلع....الخ، تلك النظرية لا تصف سلوكاً نشاهده في الواقع ولكن لا يمكن أن نرفضها لمجرد أننا لم يسبق أن شاهدنا إنساناً يمارس مثل هذه الاجراءات (أي المقارنة بين المنافع الحرية)، أو نرفضها لأن الاقتصاديين فقط هم الذين يعرفون ما يسمى بالمنفعة. إن الاختبار الحقيقي في نظر فريدمان هو قدرة النظرية على توقع السلوك ومراقبة المؤشرات التي يمكن ملاحظتها في المعتاد. فمثلاً إذا انخفض سعر الشاي فإن الناس سيعمدون الى شراء مزيد منه وربما تخفيض مشترياتهم من القهوة. هذا سلوك قابل للملاحظة في السوق ولكنه مصداق لصحة النظرية التي تقول إن الفرد يختار السلع الاستهلاكية بهدف تعظيم المنفعة المتحققة من دخله المتاح فانخفاض سعر الشاي يعني ان الفرد سيحصل من تنازله عن نفس الكمية من النقود على منافع أكبر. وهذا معدان للنظرية. فالنظرية تكون اذن مقبولة من الناحية المنهجية لأنها تقدم طريقة لإثبات خطأها وهو فشلها في توقع سلوك الظاهرة. فلو لاحظنا مثلاً أن الناس يشترون مزيداً من الشاي عند ارتفاع سعره (على افتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها وضمن الظروف التي وصفتها النظرية) لقلنا لقد ثبت خطأ هذه النظرية لانها توقعت سلوكاً مخالفاً لما وقع فعلاً. ومن ثم فقد أثبت فريدمان أن علم الاقتصاد منسجم في منهجه مع الفكر البوبري في نظرية المنهج.

العقل والنقل ومنهج التحليل الاقتصادي الاسلامي :

الظاهرة التي تدرسها كل العلوم غير الوصفية – عند الغربيين- هي ظاهرة طبيعية. ووظيفة العالم عندئذ هي اكتشاف قوانين الطبيعة وكشف اسرارها. ومهمة النظرية هي تقديم الفرضيات القابلة للاختبار حول تلك العلاقات المستمدة من الطبيعة والتي تمثل الأدوات التي نفهم بها كيف تعمل تلك القوانين الطبيعية وكيف تؤثر على حياتنا. ويمثل علم الطبيعة (الفيزياء) المثل الأعلى لكل تلك العلوم من الناحية المنهجية. وكلما اقترب فرع المعرفة العلم في منهجه من علم الفيزياء كلما كان "علمياً" أكثر من سواه. ويمثل اتجاه أكثر العلوم الى استخدام الأسلوب الرياضي في التحليل أحد السمات على هذا الاتجاه.

ولقد سعى الاقتصاديون منذ آدم سمث ودافيد ريكاردو متأثرين بالثورة النيوتونية (اسحق نيوتون) الى إرجاع القوانين في الحياة الاقتصادية الى الطبيعة (٢). وقوانين الطبيعة هي في النهاية مطابقة للمنطق، لأن الطبيعة غير متناقضة ولأن نواميسها تعمل بنظام محكم. ومن ثم يجب في نظرهم رد القوانين الاقتصادية الى المنطق إذا كان لها أن تصل الى مراقي العلم الذي تمثل فيه الفيزياء مثله الأعلى وتبتعد عن اللاهوت والإنسانيات. ولعل مرد ذلك أن الفترة التي ولد فيها علم الاقتصاد عند الغربيين على يد آدم سمث هي ما يسمى بعصر الإشراق $، وهي بدأت بالمساهمات الباهرة للعالم الفيزيائي اسحق نيوتن، والتي أمكن من خلالها بناء هيكل فهم للظواهر الطبيعية والعلاقات التي تحكمها، وإكتشاف أن تلك العلاقات مطابقة لما نعرفه من علم المنطق ولاسيما في صورته الرياضية. فظن العلماء في كل التخصصات في تلك الفترة ان لكل علم نظرية عامة ينبني

عليها وتعتمد هي التمثيل الرياضي للعلاقات التي يعني بها ذلك العلم بطريقة يمكن بها التوصل الى استنتاجات مطابقة للواقع لانها صحيحة منطقياً. وإن كان من العسير أن نرى بصورة مباشرة تلك المطابقة. ويترتب على هذا أمرين :

الأول : أن ذلك يعني أن العقل هو مصدر المعرفة لأن العقل وحده (وليس الحواس الأخرى) هو القادر على استيعاب المنطق ومن ثم اكتشاف القوانين الاقتصادية المستمدة من الطبيعة التي هي أصل المنطق. ويكفي أن نثبت خطأ النظرية عن طريق تناقضها مع المنطق (رياضياً) لنقول بعدم صحتها لأنها عندئذٍ تكون متناقضة مع الطبيعة وعاجزة عن أن تقدم أداة نتوقع بها سلوك الظواهر التي ندرسها.

الثاني : أن هذا المنهج التحليلي المعتمد على المنطق والذي يتبنى طريقة إثبات خطأ النظرية × كمعيار لاختبارها ليس فيه محل للمقولات والاستنتاجات المستمدة من مصادر ما وراء الطبيعة لأن قوانين الطبيعة لا تسري عليها (×) فهو منهج مقتصر على العقل دون النقل. فالنقل (الدين والوحي) ليس له مكان في ظل التحليل الاقتصادي الوضعي لأن المقولات المستمدة منه لا يمكن إثبات خطأها بالتحليل المنطقي لأنها ليست مصاغة بطريقة تقبل هذا الاختبار، ومن ثم لا يُعرف بها كجزء من العلم او مصدر للمعرفة فيه.

وعلى هذا الأساس اتجه الاقتصاديون، رغبة في "تنقية" علم الاقتصاد من النوع الثاني من المقولات، الى التفريق في منهج التحليل الاقتصادي بين ما سمي بالمنهج الايجابي × والمنهج المعياري ×.

المنهج الايجابي والمنهج المعياري :

يعتمد المنهج الايجابي على الاهتمام "بما هو كائن" بينما يقوم المنهج المعياري على الاهتمام بما "يجب ان يكون". فالقول بأن تخفيض معدل الضريبة على الأرباح يؤدي الى زيادة مستوى العمالة مقولة ايجابية لأني استطيع ان أثبت خطأها بدراسة حالات حقيقية أو افتراضية لتخفيض الضريبة ثم استنتج أنها تؤثر على مستوى العمالة بنفس الاتجاه المتوقع أو بعكسه. أما القول إن على الحكومة أن تسعى الى زيادة مستوى العمالة فهذه مقولة معيارية لا سبيل لإثبات خطأها لأنها مستمدة مما "يجب" ومصدره الأخلاق والدين.

ويميل الاقتصاديون الوضعيون الى اعتبار أن المنهج المعياري ليس جزءاً من العلم (أو على القل جزء غير مهم) لأن مقولاته مستمدة من مصادر دينية أو أخلاقية ومن ثم لا يمكن إثبات خطأها. وبما أنها لا تتضمن من الناحية النظرية وسائل إثبات خطأها فهي غير مقبولة ابتداءً. فالقول بأنه "يجب" إلغاء الفائدة من النظام المصرفي لا يمكن إثبات خطأها لأنها لا تتضمن وسيلة واضحة للوصول الى هذه النتيجة (أي إثبات الخطأ)، وتصبح المقولة المذكورة إيجابية إذا قلنا "من الأفضل إلغاء الفائدة لأن النظام المصرفي الخلو من الفائدة يحقق معدلاً أعلى من النمو". لأنها عندئذٍ تتضمن طريقة إثبات خطأها فهي تتعلق "بما هو كائن"، وهو أمر يمكن استقصائه بالطرق والوسائل الإحصائية والتحليل النظري. ولكن من الواضح أن المقولة الثانية ليست مساوية للمقولة الأولى بل هي مختلفة عنها تمام الاختلاف. ولا يمكن "لداعية" إسلامي مثلاً أن يقبل المقولة الثانية

لانها تتضمن احتمال الوصول الى استنتاج مفاده أن من الأولى الإبقاء على التعامل بالفائدة وهو أمر مرفوض ابتداءً.

إن السؤال المتعلق بهل يجب أن يقتصر على الاقتصار على المقولات الإيجابية فقط أم أن بعض المقولات المعيارية هي ايضاً مما يجب أن يعني به الاقتصاديون، هذا السؤال لا يزال قائماً في أروقة البحث الاقتصادي. ولا يوجد له – بالتأكيد- إجابات سهلة. فالسياسات الاقتصادية المقترحة لإصلاح البيئة الطبيعية، والسيطرة على معدلات التضخم، ومعالجة البطالة وتحقيق توزيع عادل في الدخول والثروات...الخ كلها مستمدة في الجملة من مقولات معيارية مفادها أنه مثلاً يجب عدم تلويث البحار والمحيطات بالمواد السامة ويجب الامتناع عن نفث الأبخرة السامة في الجو والمحافظة على استقرار القوة الشرائية للنقود وتوفير مصدر دخل محترم لكل فرد في المجتمع....الخ. ومع ذلك فإنها تمثل أهم المشاكل (والحلول) في الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الاسلامي فإن القول بأن المقولات المعيارية ليست جزءاً من علم الاقتصاد يعني بالضرورة أن الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد الإسلامي (وهو المسلمات المستمدة من الشريعة) متناقض مع التعريف المنهجي لعلم الاقتصاد.

لا شك في أن جزءاً مهماً من أدبيات علم الاقتصاد الإسلامي وهي تلك المتعلقة بجانب الكفاءة سيبقى ملائماً لمنهج علم الاقتصاد الإيجابي، ولكنه لا يمكن بحد ذاته أن يكون علماً للاقتصاد الإسلامي لأنه يبقى جزءاً من علم الاقتصاد الوضعي- فمثلاً إثبات أن إلغاء الفائدة من النظام المصرفي

يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي، هو استنتاج نافع لعلم الاقتصاد الإسلامي.

وهو بلا شك جزء من المعرفة العلمية التي تمثل هذا الفرع من المعرفة ولكنه يبقى أيضاً جزءاً من علم الاقتصاد الوضعي من الناحية المنهجية وليس له أي ميزة يمتاز بها بحيث يعد أمراً مختلفاً وفرعاً مستقلاً من المعرفة الاقتصادية.

مناهج بديلة في التحلي الاقتصادي :

إتجه الاقتصاديون منذ آدم سمث الى تقريب علم الاقتصاد الى العلوم الطبيعية مثل الفيزياء، وحاولوا تبني نفس أدوات التحليل الرياضي، ورد النظريات الاقتصادية الى القوانين الطبيعية التي هي أساس العلاقات التي تدرسها جميع العلوم – في نظرهم- ومع أن بوبر ذاته صاحب المنهج اشار بوضوع الى اعتقاده بأن العلوم الاجتماعية وبصفة خاصة علم الاقتصاد له منهج خاص وأن طريقة "إثبات خطأ النظرية" لاختبارها خاص بالعلوم الطبيعية فحسب (١) مع ذلك تجاهل الاقتصاديون هذا الجانب للفكر البوبري وتجاهلوا غيره من العلماء من الاقتصاديين والمنهجيين.

إن القول بأن الوحي ليس له مكان في علم الاقتصاد ليس قولاً مجمعاً عليه حتى بين الاقتصاديين أنفسهم، بل إن من علماء المنهج من يؤكد بشكل جلي أن كل العلوم الاجتماعية تقوم على مقولات ومسلمات غير قابلة للاختبار وأن مصدرها في الغالب هو ما وراء الطبيعة.

أ- فون ميزز في المنهج :

الاقتصادي الألماني الشهير لود فج فون ميزز يقول في معرض كلامه عن المنهج في علم الاقتصاد بأن "المسلمات في الاقتصاد معروف صحتها بصورة قبلية ولذلك ليست في حاجة الى الاختبار" (٢). أي ان الأساس الذي يقوم عليه العلم ليس مقولات تحمل في طياتها طرق إثبات خطأها كما يقول بوبر بل هو مأخوذة من قبل العلماء كحقائق لا تحتاج إلى إثبات. ولا يضير العلم الاجتماعي أو ينزل قيمته وأهميته أن تعتمد في أساسه وأصوله على مثل تلك المسلمات. وإذا استقرأنا تاريخ الفكر في العلوم الاجتماعية وجدنا أن كلام فون ميزز له ما يبرره لأن تلك العلوم معتمدة على مسلمات لا يرى العملاء الحاجة الى اختبارها.

---

(١) أنظر في ذلك

(٢) المصدر السابقة .

ب- لا كاتوس ومنهج "برنامج البحث العلمي" :

لا كـاتوس هـو أن كبـار علمـاء المـنهج فـي العصـر الحـديث. نشـر كتابـه المشهور في علم المنهج سنة ١٩٧٠، ثم ظهر اهتمام علماء تاريخ الفكر الاقتصادي والمنهج به بعد ذلك بعدة سنوات.

لا ريب أن الاتجاه الجارف لدى الاقتصاديين لتقريب منهج البحث العلمي في الاقتصاد من العلوم الطبيعية قد أدى الى تجاهل الفروق الجوهرية بين العلـوم الاجتماعيـة والعلـوم المخبريـة، وأهمهـا أن القـوانين التـي تحكـم الظاهرة الاجتماعية مختلفة تمام الاختلاف عن نواميس الطبيعة (١). ولعل من أهم علماء المنهج الذين عنوا بهذا الفرق إمري لا كاتوس(٢). وبعض الاقتصاديين الذين طبقوا نظرياته العامة في منهج علم الاقتصاد.

---

(١) ومن الانتقادات الأساسية في هذا المجال تلك المتعلقة بفكرة "العقلانية" والتي يمثلها الاقتصاديون بعلاقات منطقية على صيغة معادلات رياضية ويتفرع عنها فكرة تعظيم المنفعة بالنسبة لسلوك المستهلك. من الثابت أن العقلانية لا معنى لها في ظل غياب المعلومات ومن ثم فإن قراراً يعظم المنفعة اليوم ربما يؤدي الى تخفيضها غداً، فلا معنى والحال هذه لافتراض أن للعقلانية في السلوك الفردي قوانين مشابهة للفيزياء. ولقد أدى اعتقاد الاقتصاديين أن القوانين التي تحكم الظاهرة الاجتماعية هي قوانين طبيعية (فيزيائية) وأن نظرية الاختبار ضمن محددات هي نظرية عامة لكل أنواع القرارات الأمر الذي دفعهم الى تطبيق ذات نظرية سلوك المستهلك النيوكلاسيكية على أنواع من السلوك اللاسوقي كتطبيقها على الزواج والطلاق والانتحار والإجهاض والخيانة الزوجية بل حتى على النحل والنمل واستنتاج أنها قادرة على تفسير سلوك تلك الحشرات (أنظر الى تصميم الآلات ومكائن لمحاكاة نفس سلوك الفرد المستمد من نظرية تعظيم المنفعة (انظر)

(٢) ظهر اهتمام الاقتصاديين بفكر لا كاتوس في سنة ١٩٧٤ حيث عقدت ندوة متخصصة لهذا الغرض في اليونان. وكان من رواد هذا الاتجاه مارك بلوغ × أشهر مؤرخي الفكر الاقتصادي في العصر الحديث ومجموعة من الاقتصاديين. #

منهج "برنامج البحث العلمي" :

يتكون العلم في نظر لاكاتوس من مجموعة من المساهمات التي تدور في فلك مجموعة من المسلمات. وتكون بمجموعها ما أسماه برنامج البحث العلمي. وبرنامج البحث العملي يتألف في نظر لاكاتوس من مركز أو أساس ومن حواشي هي أشبه ما يكون بأحزمة الحماية ×. وتدور أكثر الجهود العلمية ضمن الجزء الثاني، أما الجزء الأول أي المركز فهو ليس محلاً للنقاش أو التمحيص إلا بقدر ما يتم فيه توضيح جوانبه المختلفة وربطه بالحواشي. ولذلك فإن الاختبار والرفض والقبول مقتصر فقط على الجزء الثاني أما الجزء الأول فهو يؤخذ كمسلمات. وليس من المهم أن نعرف مصدر تلك المسلمات هو الغيب والوحي وما وراء الطبيعة أم هذه التجربة الإنسانية...الخ، المهم أن الباحثين في ذلك الفرع من المعرفة لا يناقشونها ويعتبرون أنها القاعدة التي يعتمد عليها علمهم. هذا هو العلم في فروع الفلسفة الاجتماعية في نظر لاكاتوس. وهو يختلف اختلافاً واضحاً عن منهج بوبر الذي يجعل العلم مجموعة من النظريات التي تتعلق بظاهرة واحدة وتتفق في قابليتها لإثبات الخطأ (٣) كما سبق الاشارة إليه.

---

(٣) وهو وصف صحيح للعلوم الطبيعية. #

ولذلك فإننا للتعرف على المنهج لأي علم إنما نعود الى تاريخ الفكر فيه، لأن ذلك المصدر هي الذي يعطي صورة واضحة عن الصفات والسمات التي شكلت وجه ذلك العلم. وعلى ذلك فليس لنا أن نقول إن آراء لاكاتوس هذا أكثر وجاهة من آراء بوبر او العكس، لكن علينا أن نحاول معرفة أي الاتجاهين يمثل وصفاً أكثر دقة للمنهج الذي تبناه رواد العلم الاقتصادي وساروا عليه.

ويتفق كلا الكاتبين في أن الفيصل هو تاريخ الفكر، هل كانت العلوم الاجتماعية التي نعرفها اليوم هي أقرب الى الوصف الأول أم الى الوصف الثاني؟

لقد أورد بوبر عشرين مثالاً من تاريخ الفكر العلمي لإثبات نظريته، ليس واحداً منها من العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يشكك كثيراً في وجاهة القول بأن منهج البحث في علم الاقتصاد مطابق لما اقترحه بوبر. فلم يستطع بوبر أن يورد نظرية اقتصادية واحدة يمكن القول بأنها "علمية" اعتماداً على معيار القابلية لإثبات الخطأ (١). ومن جهة أخرى وجد الاقتصاديون المتخصصون في تاريخ الفكر الاقتصادي أن منهج لاكاتوس المذكور يصف بشكل أكثر دقة ليس فقط علم الاقتصاد كما نعرفه ولكن حتى العلوم الاجتماعية الأخرى.

---

(١) وقد أورد بعض الكتاب مقالات متأخرة لكارل بوبر أشار فيها الى اعتقاده ان للعلوم الاجتماعية منهجاً مختلفاً عما تسير عليه العلوم الطبيعية انظر :

منهج البحث في علم الاقتصاد الإسلامي :

يحاول بعض الاقتصاديين المتأثرين بفكر الاقتصاد النيوكلاسيكي وبمنهج بوبر في العلوم الطبيعية الادعاء بأنه لا يوجد علم للاقتصاد الإسلامي، بل يوجد فقط نظام اقتصادي إسلامي ومرد اعتقادهم هو ان الاقتصاد الإسلامي معتمد على مقولات معيارية مصدرها الوحي وليست قابلة لإثبات الخطأ ولذلك لا يمكن أن تكون علماً، وإنما هي – لأنها تتعلق بما يجب ان يكون- يمكن أن تكون نظاماً اقتصادياً إسلامياً (١) والواقع أن تطبيق منهج بوبر بحذافيره لا يلغي الاقتصاد الإسلامي فقط بل يلغي علم الاقتصاد الوضعي أيضا كما سبق الاشارة إليه.

---

(١) ومن المحاورات الشهيرة ما نشر في جريدة الشرق الأوسط من مقالات بلغ عددها نحو عشرة يدعي بعضها أنه لا يمكن أن يوجد علم أن يوجد علم اقتصاد ويرد الآخرين بإمكان ذلك. انظر جريدة الشرق الأوسط .

ولكن تبني نظرية لاكاتوس في تعريف العلم يعطي نتائج مختلفة تماماً. فالعالم الاجتماعي هو برنامج بحث علمي يتكون من مركز وحواشي تمثل أحزمة أمان. والمركز هو مجموعة مسلمات لا تحتاج الى إثبات وغير قابلة للاختبار، بينما الحواشي هي المساهمات المعتمدة على تلك المسلمات والتي تمثل التراكم العلمي في مجال البحث.

هذا الوصف- كما أنه منطبق على علم الاقتصاد- منطبق على علم الاقتصاد الاسلامي. والأمثلة التالية توضح ذلك:

١- نظرية سلوك المستهلك تقول:

"يسعى المستهلك دائماً لتعظيم المنفعة ضمن محددات". ويدعي الاقتصاديون أن هذه نظرية "علمية" لأنها قابلة للاختبار عن طريق إثبات الخطأ ×. كل ما نحتاج إليه هو إثبات وجود مستهلك واحد يتخذ القرارات في نفس الظروف التي شرحتها النظرية ومع ذلك لا يسعى لتعظيم منفعته. فإذا فشلنا في ذلك فالنظرية صحيحة. لكن المشكلة هي أن النظرية قد جرت صياغتها بطريقة تجعل الاختبار أمراً غير ممكن أبداً، وذلك لأن المنفعة غير معرفة ابتداءً ومن ثم فكل ما يقوم به المستهلك هو بالضرورة تعظيم لمنفعته(١).

---

(١) حتى أن بعض الاقتصاديين أثبت، من الناحية التحليلية، أن مدمن المخدرات يتصرف –من ناحية التحليل الاقتصادي- بصورة عقلانية آخذاً باعتباره احتمالات المستقبل

ولكن منهج لاكاتوس لا يحتاج الى هذه التنقاضات (أي الإصرارد على ضرورة القابلية لإثبات الخطأ ثم تفادي ذلك بصيغة النظرية بحيث لا تقبل إثبات الخطأ!!)، فهو يكتفي بالقول أن هناك مركز يمثل أفكاراً تؤخذ كمسلمات ولا تحتاج الى اختبار. ولا ريب أن المسلمات أن المستهلك يفضل الكثير –مما يحب- على القليل. والقليل- مما يكره- على الكثير، ويفضل اللذة على الألم ويفضل مزيداً من اللذة على قليل منها، وعقلانيته محدودة بمقدار المعلومات التي يعرف، فإذا اتخذ قراراً اليوم أدى الى إلحاق الضرر به غداً (مثل تعاطي المخدرات أو المسكرات) لا نقول بأنه يعظم منفعته بصورة عقلانية وقد فضل لذة قصيرة ودفع تكاليفها المستقبلية بكامل القدرة على اتخاذ القرار، بل نقول بأن العقلانية مفهوم اجتماعي وإنساني لا تسري عليه القوانين الطبيعية (التي لا تقبل التناقض) فهو قابل للتناقض والتغير والتبدل. فإذا قيل : ولكننا بهذه الطريقة لم يعد لدينا "المسطرة" التي نقيس عليها "علمية" المساهمات الفكرية نقول بأن كل العلوم الاجتماعية كما أثبت تاريخ الفكر العلمي معتمدة على مركز له مصادر غير طبيعية لا يحتاج الى اختبار ومن ثم لا يحتاج الى تلك المسطرة.

٢- من أكثر المقولات التي حاول بعض الاقتصاديين الاسلاميين ومن قبلهم الاقتصاديون الوضعيون الدفاع عنها ضمن التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي بدون نجاح يذكر قضية "الخيرية"، وميل الإنسان الى الإحسان الى الآخرين.

إن النظرية الاقتصادية المعاصرة بصياغتها الحالية غير قادرة على توقع سلوك فردي معروف ومشاهد في كل زمان ومكان، إن الإنسان يميل

بفطرته الى فعل الخيرات، والإحسان الى الآخرين والقيام بأفعال متناقضة في طبيعتها مع الصبغة التي افترضتها النظرية الاقتصادية للطبيعة الإنسانية التي تقوم على الأنانية وحب الذات. وسنرى فيما بعد كيف عالج الاقتصاديون هذه النقطة وكيف يمكن استيعابها ضمن تحليل مختلف عند النظرية النيوكلاسيكية.